

ضعف المجتمع المدني في العالم العربي: الأسباب والمآلات

The weakness of civil society
in the Arab world: causes and prospectsأحلام بولكعيبات¹

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

ahlemboulkaibet@gmail.com

تاريخ الوصول: 2020/07/30 القبول : 2020/12/03 النشر علي الخط: 2021/06/15

Received: 30/07/2020 Accepted : 03/12/2020 Published online : 15/06/2021

ملخص:

يتناول هذا المقال أفكار بعض المثقفين العرب حول الجمود الذي يمر به العالم العربي وغياب التنمية. في السنوات الأخيرة ظهرت ديناميكية شعبية قد تفضي إلى تحول عميق في أسلوب إدارة الحكم، إذ برزت إلى الوجود وفي أكثر من بلد وبشكل متزامن أو متعاقب ظاهرة سياسية لافتة وهي الحراك الشعبي الداعي إلى التغيير والإصلاح السياسي والاجتماعي. بعد أن عجزت الأنظمة عن الاستجابة لتطلعات أجيال جديدة تطمح إلى المشاركة الفعلية في إدارة الشأن العام.

لقد أدت حالة الإحباط الشديد إلى ظاهرة الاحتجاج الشعبي المعمم، كان للمجتمع المدني فيه الدور الأبرز. ومع ذلك لم يتحقق التغيير بالعمق المنتظر. إذ لا تزال الدولة العميقة في العالم العربي لا تقر بالحريات ومستمرة في احتكار المجال العام.

وعلى صعيد آخر، تسعى الولايات المتحدة وهي القوة الأعظم في العالم اليوم إلى فرض نموذجها المعولم إلى الدول العربية التي لها مسار حضاري وتاريخي مختلف.

هذه الإشكالات شغلت مفكرين عربا بارزين في النصف الثاني من القرن العشرين؛ حيث تناولوا بالتحليل والنقد مسألة التجديد والعلاقة المعقدة بين الوطني والعالمي.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني؛ الديمقراطية؛ حقوق الإنسان؛ الدولة العميقة.

Abstract:

This article examines the ideas of some Arab intellectuals about the deadlock in the Arab world. In recent years, a popular dynamic has emerged; new generations aspire to real participation in the management of public affairs. The situation of extreme frustration has led to the phenomenon of widespread popular protest, in which civil society has the most important role. But the profound change has not happened, as the Deep State continues to monopolize the public sphere.

the United States as the hyperpower, seek to impose their model on the Arab countries which have a different civilizational and historical course. These challenges have preoccupied prominent Arab thinkers when they analyzed and criticized the issue of innovation and the complex relationship between the national and the global.

Keywords: civil society, democracy, human rights, deep state.

¹ البريد الإلكتروني: ahlemboulkaibet@gmail.com

¹ المؤلف المرسل: أحلام بولكعيبات

1. مقدمة:

احتل مفهوم المجتمع المدني حيزا واسعا في الخطاب العربي في العقدين الأخيرين. وذلك بسبب التحولات الكبيرة التي شهدتها العالم منذ تفكك الاتحاد السوفياتي في تسعينيات القرن الماضي وتراجع الإيديولوجيات وبروز المجتمع المدني. هذه الموجة تأخر وصولها إلى الدول العربية إلى مطلع العقد الثاني من الألفية الثالثة التي تميزت بتكثيف استخدام التكنولوجيات الجديدة للمعلومات وما رافقها من ظهور جيل جديد يتواصل بفعالية عبر شبكة الانترنت ومتشبع باهتمامات وتطلعات مختلفة عن الجيل الذي سبقه. وإذا كانت هذه التكنولوجيات قد غيرت المجال العمومي والفاعلين فيه، فإنها ساعدت في تعزيز الروابط بين مكونات المجتمع المدني المحلي وحتى العالمي.

كان "أونطونيو غرامشي" قد أعطى في أعماله أهمية بالغة إلى المثقفين باعتبارهم فئة من المجتمع المدني ومؤثرة فيه تأثيرا بالغاً من حيث تداول الأفكار.

وقبل نهاية القرن الماضي تراجع تدخل الدولة ومعها فكرة الدولة الراعية وازداد حضور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية؛ حيث أصبحت أكثر انخراطا في إدارة الشأن العام.

أما في العالم العربي الذي يمر بمرحلة تحول على المستوى السياسي خاصة خلال هذه العشرية التي تميزت بوجود ظاهرة الحراك الشعبي في أكثر من دولة للاحتجاج والمطالبة بالإصلاح بكل أبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فقد تولى إدارة هذا الفعل الاجتماعي غير المسبوق المجتمع المدني المستقل عن السلطة واستخدمت خلال عملية التحشيد التعبئة وسائل التواصل الاجتماعي كأداة أساسية للتنظيم والتواصل.

غير أن مسألة إصلاح النظام العربي ودور المثقفين فيه شغل الكثير من المفكرين العرب على مختلف مشاربهم ومرجعياتهم الفكرية التي تشعبوا بها. وكانت مساهمة المجتمع المدني في هذا التحول الاجتماعي والسياسي ضمن الإشكالات التي كانت محل اهتمام المفكرين العرب ضمن خطاباتهم إلى جانب مسائل الديمقراطية وحقوق الإنسان والموقف من الآخر الغربي.

الوضع العربي تردى للغاية في السنوات الأخيرة؛ حيث ارتخى العمل العربي المشترك إلى حده الأدنى. وكذلك الظرف الانتقالي الذي طال. فما هي الأسباب التي أوصلت المجتمع والدولة على حد سواء في العالم العربي إلى هذه الدرجة من الجمود وما موقع قوى المجتمع المدني وهل مشاركتها في عملية البناء والتحديث باتت ممكنة بل ضرورية وما موقف المثقفين العرب؟

2. غموض في توظيف المفهوم:

أصبح مصطلح "المجتمع المدني" أكثر تداولاً مع نهاية السبعينيات من القرن الماضي عقب ظهور حركات اجتماعية تناهض الدولة والنظم السياسية ونظام السوق الذي جاءت به الليبرالية الجديدة. وانطلاقاً من هذه الظاهرة التي تفشت في كل أرجاء العالم تبلور خطاب حول المجتمع المدني.¹

¹ Dominique G., analyses bibliographiques (Haubert Maxime et Rey Pierre Philippe, les sociétés civiles face au marché, in :Revue Tiers- Monde, année 2001, volume 42 numéro 165, p217.

لقد أحيى بروز المجتمع المدني كطرف أساسي في معادلة السلطة "السياسية - المجتمع المدني - السوق" النظرية السياسية الليبرالية في مطالباتها "بدول يحكمها القانون"، دول تحمي الحياة الخاصة وتحد من تدخل أجهزة الدولة. ففي أوروبا الشرقية التي كانت تهيمن عليها نظم شمولية، صيغ مفهوم المجتمع المدني على أساس الحد من سلطة الدولة و أما الأمريكيون، فإنهم يشيرون عند الحديث عن المجتمع المدني إلى التنظيمات الوسيطة. غير أن كلا التوجهين الفكريين يسعى إلى أن ينظر إلى المجتمع المدني بوصفه ميدانا للفعل الحر الذي يحد من غلو تدخل الدولة.¹

ويعرف "آدريان راينرت" المجتمع المدني على: "أنه التنظيم الذاتي الديمقراطي المجتمعي المستقل عن الدولة وخارج نطاق السوق".² ويذهب إلى حد القول أنه: "من لا يعترف بالحقوق الأساسية للإنسان والمواطنين لا يعتبر جزءا من المجتمع المدني".³ بينما لا يتردد "أورسولا نوتهيل - فيلد فوير" في اعتبار مفهوم "مجتمع المواطنين" و "المجتمع المدني" مترادفين.⁴ من جهته، يذهب "أندريه كورتين Andre Corten" إلى التأكيد على أن المجتمع المدني نقيض المجتمع السياسي وأنه إذا كان القصد من "المجتمع المدني" هو الشبكات التي تتكون منها المؤسسات الدينية، مؤسسات التعليم، غرف التجارة، المنظمات النقابية، جمعيات الدفاع عن الحقوق وبوجه عام المنظمات غير الحكومية، فإنه لا يوجد شك بأن المجتمع المدني يوجد في كل مكان.⁵ ومما سبق يمكننا الاستنتاج أنه عندما نتحدث عن "المجتمع المدني"، فإنه يتبادر إلى الذهن ما يلي:

- ذلك المجتمع المستقل عن المؤسسة السياسية وعن أجهزة الدولة.

- ذلك المجتمع الذي ينشئ كيانه الذاتي ويصوغ مبادئ تنظيمه.

وحسب هذا التصور، فإن المجتمع المدني عبارة عن مجتمع يتألف من مواطنين أحرار قادرين على العيش المشترك بحسب القواعد التي وضعوها لأنفسهم.

وإذا حللنا التعريف السابق أمكننا أن نستنتج أن جوهر المجتمع المدني، بحسب وجهة النظر هذه، يحيلنا على فكرتين أساسيتين هما: "الطوعية" و "التضامن".

إن هذه الأنشطة التي يقوم به المجتمع المدني تتطلب الاستقلال عن السلطة و هيمنة الدولة كما يتطلب النظر إلى مفهوم المجتمع المدني باعتباره جزءا من منظومة مفاهيم أوسع تشمل مفاهيم مثل: "الفردية، المواطنة وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية.. الخ وقد مر الاستخدام المعاصر لمفهوم المجتمع المدني بثلاثة مراحل:¹

¹ جون اهرنبورغ: المجتمع المدني، ترجمة: علي حاكم صالح وحسن ناظم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2008، ص 15.

² توماس ماير وآخرون: المجتمع والعدالة ترجمة: راندا النشار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2010، ص 61.

³ المرجع نفسه، ص 61.

⁴ المرجع نفسه، ص 85.

⁵ Corten A., la société civile en question, Pentecôtisme et démocratie, in Revue : Tiers -Monde, 2005, 46 n/181, p169.

- الأولى: حصل فيه انفتاح على المجتمع المدني من قبل الأحزاب والنظم السياسية بهدف إضفاء طابع شعبي عليها عندما أحست أنها على وشك فقدانه مع تعزيز البيروقراطية. ومن تحليلات هذا الانفتاح ضم عناصر أو مسؤولين في حركات إنسانية وتنظيمات اجتماعية خيرية في تشكيلات حكومية لتقريب السياسة من الفئات النشطة في المجتمع.

- الثانية: حصل فيها التعامل مع المجتمع المدني على أنه يتكون من منظمات مستقلة موازية للدولة ومشاركة في تحقيق الكثير من المهام التي تراجعت عنها. وقد يتوافق هذا المفهوم مع انتشار مفهوم العولمة والانتقال نحو مجتمع يحكم نفسه بنفسه ويتحمل هو ذاته مسؤولية إدارة معظم شؤونه الأساسية. وقد وظفت الدول الديمقراطية مفهوم المجتمع المدني بهذا المعنى للتغطية عن تخليها عن الوعود التي كانت التزمت بالعمل على تحقيقها بعد أن ظلت لفترة طويلة تعتبرها من مهامها لكنها أصبحت مكلفة.

- الثالثة: تحول المجتمع المدني إلى مركز لسلطة اجتماعية على الصعيد الدولي وذلك للتصدي للقطب الذي شكلته الدول المتوافقة في إطار تعزيز التوجه نحو العولمة. وفي المقابل تشكل هذا القطب المعولم هو الآخر. وهكذا توافقت المنظمات غير الحكومية والاجتماعية التي تسعى للتصدي لهذه الحسابات الاقتصادية والتجارية وذلك بإعطاء الأولوية للمسائل الاجتماعية والتأكيد على قيم العدالة والمساواة بين البشر. وفي هذه الحالة يطمح المجتمع المدني إلى أن يكون أداة لبلورة سياسة عالمية وبالتالي وطنية بديلة تستند إلى مجموعة من القيم والمعايير التي ينزع السوق الرأسمالي إلى تدميرها.

لقد طرأت تغييرات جذرية في أشكال وقوالب العمل التطوعي؛ حيث ظهرت إلى جانب الأعمال التقليدية في إطار الجمعيات أشكال وقوالب جديدة للعمل الذاتي المنظم في شكل مبادرات المواطنين. وفي نفس الوقت برزت إلى جانب الدوافع التقليدية للعمل المدني مثل: "أداء الواجب" و "المساعدة" ودوافع جديدة مثل: "الرغبة في العمل الخلاق" و "تحقيق الذات"، فالعمل التطوعي لا يعني فقط أداء الواجب النابع من الحب للغير والإيثار بل يهدف أيضا إلى التعبير عن الاتجاهات والاهتمامات الشخصية².

غير أن الواقع تجاوز ذلك وجعل من المنظمات غير الحكومية، المحلية والدولية، فاعلا رئيسا إلى جانب الحكومات في تسيير الشؤون الوطنية والدولية. وتبلور مفهوم المنظمات غير الحكومية ONG من خلال الوضعية القانونية التي كرستها الأمم المتحدة، والدور النشط الذي أصبحت توليه لها لحل العديد من المشكلات والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، حتى ساد الاعتقاد اليوم أن هذه المنظمات هي الملجأ الوحيد لتنفيذ المشاريع الإنسانية الخيرية وغير الخيرية في مواجهة قصور الدولة وثقل أجهزتها البيروقراطية في مطلع الألفية الثالثة.

أما في العالم العربي، فإن المجتمع المدني اكتسب مفهوما غامضا ويعود ذلك إلى أنه لم يتم التعامل مع المجتمع المدني بوصفه مفهوما حديثا نشأ وتكون مع الحداثة في الغرب، وما ترتب عن ذلك والعشيرة والطائفة، أو ما يمكن تسميته بـ "المجتمع الأهلي" الذي تحدده روابط الدم

¹ رباح حسن الزيدان: المجتمع المدني بين غرامشي من جهة وهيجل وماركس من جهة أخرى في إطار نظرية السيطرة والهيمنة، (مقال منشور على موقع "الحوار المتمدن"، العدد 3334 بتاريخ 2011/4/12.

- <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=169901&r=0> تاريخ الزيارة: 2016/01/01.

² توماس ماير وآخرون، مرجع سابق، ص 64.

أو الدين.¹ ويشير "عزمي بشارة" إلى أنه "في الوطن العربي احتفل بمفهوم المجتمع المدني احتفالاً بهيجاً، وبدأت عملية ديمقراطية للحياة السياسية، من أعلى، وفي خدمة النخبة الحاكمة في الأردن واليمن والجزائر وتونس ومصر. وشهدت هذه العملية ذاتها انتكاسات عديدة. وجرى ذلك كله، خلافاً للنظريات حول الانتقال للديمقراطية في العالم الثالث، تلك التي تبدأ بالإصلاحات "من فوق"، في أعقاب انتفاضة جماهيرية حول قضايا اقتصادية معيشية عادة، إلى أن تنشأ حالة تفقد فيها عملية الإصلاح السيطرة على ذاتها، وتبدأ عملية ديمقراطية سياسية شاملة. وفي الوطن العربي، لم يفقد الإصلاح من أعلى زمام المبادرة، وظلت السلطة هي مصدر "الديمقراطية" لا العكس"² وهذا يعني أن مرحلة تشييد المجتمع المدني في وطننا العربي اليوم تعني تحقيق الديمقراطية، وليس مجرد إقامة المؤسسات المدنية لموازنة البرلمان والناجمة عن قصور الديمقراطية والليبرالية، وهي غير قائمة أصلاً في الوطن العربي.³

ويكاد يجمع المهتمون حول "ضعف المجتمع المدني في جل الأقطار العربية" وهي حقيقة موضوعية، ولكن السؤال الذي ينبغي أن يطرح في هذا السياق هو: كيف يمكن أن نتحدث عن مجتمع قوي بينما يجتاز الوطن العربي مرحلة تاريخية لا تقبل التوفيق ولا ينفع في علاج أزمته الخانقة الترقيع والحلول الجزئية بل هو في أمس الحاجة إلى إصلاح جذري يجمع قوى المجتمع المدني على أهداف الإصلاح.⁴ والملاحظ أن "الخطاب الرسمي العربي وظف المفهوم في بعض الحالات للتصدي لمقولة الدولة الدينية".⁵

وما يلاحظ أيضاً أن هناك من يرتاب في دور المجتمع المدني في البلدان العربية و يتهمه بتنفيذ أجنداث أجنبية. لذلك يدعو هؤلاء إلى التقيد بشروط في التعاون مع المجتمع المدني الغربي منها:

أ- أن يكون من القوى التي تؤمن بقيم الحرية وتناهض سياسات الهيمنة.

ب- أن لا يخدم مصالح سياسية واقتصادية للدول الكبرى.⁶

في الجزائر، ترافق خلق القطاع العام مع تحجيم المجتمع المدني. فقد توقف هذا الأخير توقف بمجرد أن انبثقت الدولة الوطنية التي لا تسمح بوجود فضاء سياسي عام وبأية استقلالية للمجتمع المدني عن المجتمع السياسي.⁷ وقد حصل ذلك منذ مطلع الاستقلال واستمر إلى غاية أحداث أكتوبر 1988 التي أقتعت السلطة بضرورة إجراء مراجعات كبيرة في إدارة الحكم والاقتصاد.

ومنذ ذاك "ارتبط مفهوم المجتمع المدني بالخطاب عن عمليات الانتقال التي حاول النظام السياسي الجزائري القيام بها ابتداء من النصف الثاني من الثمانينيات. وهو ما جعل مفهوم المجتمع المدني يبدو في الحالة الجزائرية كمفهوم رسمي أكثر منه مفهوماً شعبياً أو معارضاً. وقد أدخلت السلطة السياسية في خطابها من خلال وسائل الإعلام الرسمية المجتمع المدني وروجت له اجتماعياً أكثر من أي قوة اجتماعية أو

¹ عبد الله تركماني: المجتمع المدني في العالم العربي - الواقع والمعوقات والآفاق، مقال منشور على موقع الحوار المتمدن، العدد 2627 في 2009/4/25.
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=169901&r=0> تاريخ الزيارة: 2016/01/01.

² عزمي بشارة: المجتمع المدني (دراسة نقدية)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدار العربي للعلوم ناشرون، بيروت 2012، ص 29.
³ المرجع نفسه، ص 46.

⁴ الحبيب الجناحي: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2006 ص 13.

⁵ المرجع نفسه، ص 61.

⁶ المرجع نفسه، ص 65.

⁷ توفيق المديني: المجتمع المدني والدولة في الوطن العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق 1997، ص 951.

سياسية أخرى بنية جعله وسيلة جديدة تنظيمية وسياسية لتوسيع قاعدة السلطة ومساعدتها على إنجاز عملية الانتقال والخروج من الأزمة الاقتصادية.¹

وكان "للتوتر الجمعي الذي أعقب أحداث أكتوبر 1988، الأثر الهام على انفتاح النظام".²

وكان من تداعيات ذلك فك الارتباط بين حزب جبهة التحرير الوطني وما كان يعرف بالمنظمات الجماهيرية وظهور دستور جديد يتيح حرية الحركة أمام خلق جمعيات المجتمع المدني.

3. أسباب الضعف:

يرى "هشام شرابي" أن السمة الأساسية التي تطبع الثقافة العربية هي الأبوية أو "النظام البطركي" الذي يتجلى في كل مظاهر الحياة والممارسات، سواء على مستوى البنى الكبرى (المجتمع، الدولة، الاقتصاد)، أو البنى الصغرى (العائلة، الشخصية الفردية). ويرى أن البطركية المحدثة أنتجت مجتمع التوتر والعنف، وذلك عندما قوضت البنى الأولى للمجتمع المدني، مجتمع دولة السيادة والقانون والتمثيل والمشاركة والديمقراطية، فلم تبقى سوى حالة الطوارئ والقوانين الاستثنائية التي هي المعادل الموضوعي لوجود النظام العربي البطركي المحدث الطارئ والاستثنائي في فرض سلطته على مجتمعاته، بعد أن دفع بهذه المجتمعات إلى التهميش.³ والمفارقة التي يكشفها الباحث هي أن نهاية الحريات السياسية وتعدد الأحزاب بدأت وقت كانت الجماهير تكتسب وعياً سياسياً مدنياً، فبدأت مرحلة الانتكاس حيث كانت تبدو إمكانية التقدم. فبدلاً من الممارسة الديمقراطية، نشأت أنظمة تشبه السلطنات القديمة، مبنية على سلطة فردية لا ضابط لها.

وتحولت هذه «السلطنات» بشكليها «التقدمي» و«الرجعي» إلى قلاع حصينة، لما توفر للأنظمة من وسائل حديثة للسيطرة الكاملة، ليس بسبب احتكارها لوسائل العنف وحسب، بل بما توفر لها من قوة اقتصادية، بوصفها المالك للصناعات الأساسية، والمواد اللازمة لجميع الاستثمارات الرئيسية. وبهذه الكيفية، مارست السلطنة الجديدة، دور تحديث المجتمع، أي الدور الذي قامت به البورجوازية في أوروبا في مطلع العصر الصناعي، فغدت هذه السلطنة أكبر صاحب عمل في المجتمع فازداد الاستبداد.⁴ ويرى "علي حرب" أن الفرد هو من يصنع المجتمع المدني. وهو المواطن الذي يملك قدراً من الاستقلالية والحرية في التفكير والاختيار ومنخرط في المناقشات العلنية المتعلقة بالشأن العام من غير مصادرات إيديولوجية أو من أي كان. فالأمر يتعلق بحسبه بمواطن يمارس هويته بصورة مرئية عابرة لحواجز القبيلة والطائفة أو الحزب أو المهنة.⁵

¹ عبد الناصر جابي: العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر الواقع والآفاق، دراسة نشرت في مجلة "الفكر البرلماني"، تصدر عن مجلس الأمة، العدد 15، 2007 نوفمبر 2006، ص 4.

² Groupe de recherche de l'EDES ; société civile et démocratisation: une étude comparative au nord et au sud, in revue : Tiers- Monde, tome XLV, n/ 178, 2004, p 444.

³ عبد الرزاق عيد، هشام شرابي: النظام البطركي / الحداثة، مقال منشور على موقع / الأوان

www. Alawan.org تاريخ الزيارة: 2016/01/01.

⁴ المرجع نفسه.

⁵ علي حرب: ثورات القوة الناعمة في العالم العربي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2012، ص 206.

وهناك من يرى أن المجتمع المدني أضعف من أن يمكن الرهان عليه في البلدان العربية، فهو ضعيف ومؤسساته تعاني من الضعف، وبالتالي، فإنه فاقد للقدرة على التأثير في نظم الحكم، كما يرجع السبب في ذلك إلى الثقافة السائدة والتي لا تهتم كثيرا بقيم المشاركة والحوار. غير أن ما شهده العالم العربي منذ 2010 من حراك اجتماعي أدى إلى إسقاط بعض الأنظمة العربية لم يكن يتوقع سقوطها على أيدي شعوبها مثلما حصل في مصر وتونس واليمن وليبيا.

والعلاقة القائمة اليوم بين الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني يغلب عليه الصراع وغياب الثقة، وفي أغلب الأحيان الصدام على حساب الحوار الإيجابي الذي يؤدي في حال حصوله إلى تكامل دور الدولة ومنظمات المجتمع المدني.

وتتشكل النخب في العالم العربي من بقايا الأرستقراطية التقليدية وامتداداتها، وهنا كالتطبق الوسطى التي تشكلت بفضل القطاع العام المهيمن على الاقتصاد وهي من حملة الشهادات أو نشأت على هوامشه بالتعامل معه واستغلاله ثم هناك الفئات المطالبة المعترضة والمحتجة، إلا أنه رغم هذا كله لا بد من توجيه جملة من الانتقادات إلى النخبة العربية الحالية.

ويرى " محمد عابد الجابري " أن النخبة العربية تفتقد لروح "الثقافة المدنية"، وكانت البادية والأرياف ومازالت هي المهيمنة عليها إن لم يكن بمؤسساتها، فبعقلياتها وسلوكياتها ورمزيتها .

بينما المجتمع المدني هو المجتمع الذي يعيش في المدن وأن مؤسساته هي تلك التي ينشئها الناس بينهم في المدينة لتنظيم حياتهم لاجتماعية والاقتصادية و الثقافية .

غير أن هناك مشكلة تواجه النخبة في البلدان العربية ألا وهي غياب العلاقة العضوية بينها وبين جماهير الشعب، وغيابها في الميادين السياسية والاجتماعية. ويذهب الجابري إلى أن نخبنا لا تستطيع تحمل آليات ونتائج العملية الديمقراطية إلى نهايتها، لأن علاقتها بجسم المجتمع علاقة محدودة ومتقطعة وقطاعية في الغالب، ولهذا السبب فهي تتعامل مع الديمقراطية كشعار وليس كقناعة سياسية وفكرية لأنها تشعر بعجز ذاتي عن تحقيق مصالحها وتأكيد وجودها من خلال العملية الديمقراطية وآلياتها¹.

وفي العالم العربي، هناك خوف من الديمقراطية يعم سائر النخب مما يطرح إشكالية الديمقراطية بحده بالغة.

والحقيقة، أن النخبة العربية لم تضطلع بدورها كما ينبغي، إذ اقتصر عملها على الاكتساب المعرفي والتفاعل مع المعرفة العصرية في شتى النواحي، وبلورة أطروحات تدعو إليها في مجتمعاتها على أساس تلك المعرفة. إننا بحاجة إلى المثقفين العضويين الذين يلتزمون بقضايا مجتمعاتهم التزاما فعليا وحقيقيا. فالنخبة اليسارية العربية التي نادى بإيديولوجيا النضال راهنت على النظم الثورية، فوجدت نفسها في ما بعد في قطيعة تامة مع الرأي العام، وأصبحت تحت جناح السلطات الثورية.²

ويذهب "محمد عبد الباقي الهرماسي" إلى أن المثقف العربي المعاصر هو مزيج من سلبات الماضي والدولة الاستعمارية. وبالتالي، يعاني من الانفصام، ويرى أنه يمكن لمثقف اليوم أن يرث على الفقهاء دفاعهم عن الأصالة. فالفقهاء غلبوا الشكل على المحتوى، وأهملوا المهمة التطويرية للمجتمع "فاختاروا التضامن على تكييف المجتمع العربي - الإسلامي، وقدموا المحافظة على الهوية عوض المبادرة، بتعصير المجتمع

¹ محمد عابد الجابري: الديمقراطية وحقوق الإنسان، "كتاب في جريدة" أصدرته منظمة اليونسكو عام 1996، العدد 95، 2006، ص 10.

² المرجع نفسه، ص 11.

طبق المعطيات الجديدة والتغيرات الدولية"، ولم يعن الفقهاء "بالحرية الفعلية"، ويستبعد الباحث أن يتم التكيف مع الغرب على حساب الهوية، لأن المسلم "ليس فقط تعبيرا عن عقيدة إنما هو انتماء وثقافة"، ولذلك، فإن الفكر الديني المستنير هو "ضرورة حيوية" لتحديث مجتمعاتنا.¹

بينما يرى "جابر الأنصاري" أن فترات التحول الحضاري، والعمل على خلق اتجاهات جديدة في حياة الأمم يتطلب التسليم بحقيقة الصراع وممارسته وقبوله واقعيا وفكريا، مع الخضوع لقوانينه، وتقديمه على اعتبارات التوفيق والتقريب لفترة من الزمن. والنظرة التوفيقية من طبيعتها تجنب الصراع وإغفال متطلباته وضروراته قد لا تكون الفكرة الملائمة، أو الفكرة الأنسب لمثل هذه المرحلة التحولية.

وإذا كانت التوفيقية تصلح لعصور الاستقرار والاستيعاب الحضاري المستقر المتوازن، فإنه من غير المؤكد صلاحها لفترات الحسم التاريخي؛ حيث يقتضي الأمر نقض اتجاه لصالح اتجاه آخر مغاير. ولعل في غلبة الاتجاه التوفيقية على الفكر العربي "الثوري" المعاصر هو ما يفسر إخفاق هذا الفكر في تحقيق ثورة مكتملة، حاسمة، ومحددة المعالم.²

وفي رأي "برهان غليون" أن الديمقراطية العربية مشروع تاريخي كبير وبعيد المدى والنجاح فيه أصعب بكثير من النجاح في إقامة الدولة الاستبدادية. وسيبقى النزوع قويا لدى السلطة العربية، مهما كان مصدرها والقائمون عليها، نحو الرجوع إلى الديكتاتورية في أية فرصة تشعر فيها بعجزها عن إنجاز الوعود التي أطلقتها أو أعطتها.³

وطرح عدد من الباحثين العرب المهتمين بالشأن العربي الراهن وما يعانيه من انهيار شامل، جملة من الأفكار للخروج من المأزق. في هذا السياق يرى "السيد ياسين" أن التحدي الراهن في الوطن العربي لا يكمن في الصراع بين الأنظمة السياسية وتيارات المعارضة، ولكنها تتمثل في الصراع العنيف داخل جنبات المجتمع المدني ذاته، بين رؤيتين متناقضتين: رؤية إسلامية متطرفة تريد إلغاء الدولة العربية العلمانية، وتهدف إلى محو التشريعات الوضعية، وتسعى إلى إقامة دولة دينية لا تؤمن بالتعددية، وتطبيق أحكام الشريعة. أما الرؤية المضادة فهي الرؤية العلمانية، التي تؤمن بفصل الدين عن الدولة وتعتقد أن التشريعات الوضعية ينبغي أن تكون هي أساس البنيان الدستوري والقانوني.

وفي تصور "السيد ياسين" أنه في مرحلة الانتقال من السلطوية إلى التعددية، لا بد من إجراء حوار وطني واسع بين التيارات السياسية كافة، للوصول إلى ميثاق يحدد قواعد العملية الديمقراطية، وينص على تراضي الأطراف، ليس فقط لإجراءات الديمقراطية، وإنما لقيمها أيضا. ويذهب "السيد ياسين" إلى أن ما نحتاج إليه في الوطن العربي هو إبداع فكري لصياغة نموذج ديمقراطي صالح للتطبيق، لا يكون نقلا آليا لقواعد الديمقراطية الغربية من ناحية، ولا يخضع من ناحية أخرى للحالة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الناجمة عن التخلف السائد.¹

¹ غالي شكري: إشكالية الإطار المرجعي للمثقف والسلطة، مقال منشور ضمن مؤلف جماعي بعنوان "الثقافة والمثقف في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1992، ص 65.

² محمد جابر الأنصاري: الفكر العربي وصراع الأضداد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1999، ص 601-602.

³ برهان غليون: بيان من أجل الديمقراطية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2006 ص 226-227.

وفي هذا الشأن يرى "علي حرب" أن المفكر العربي تناسى، في أغلب الأحيان، مهمته الأصلية لصالح مهام أخرى طغت عليها، وأعني بها المهام التي يطلع بها الكاهن، والنبى، واللاهوتي والداعية، والسياسي .. هكذا جرت الأمور من الأفغاني حتى حسن حنفي، و من محمد عبده حتى محمد أركون، ومن شبلي الشميل حتى محمود أمين العالم: لقد تعامل أهل الفكر مع أنفسهم كدعاة ومبشرين أو كمناضلين وثوريين يهمهم بالدرجة الأولى قلب الأوضاع وتغيير المجتمعات أو تحرير الشعوب .

ولكن هذه الأدوار قد مورست على حساب الإنتاج المعرفي، بل مورست ضد إدارة المعرفة وعلى حساب الفهم. والنتيجة أولا هي الجهل بأحوال العالم وبأوضاع المجتمعات المراد تغييرها. والدليل أننا لا نجد عربيا أنتج حتى الآن فكرا ذا أهمية حول المجتمع العربي والبشري، وإذا النتيجة، ثانيا أن العالم يتغير على نحو يفاجئ المثقفين الغربي في أوهام عن الحرية والنهضة والتقدم ، وأن المجتمعات العربية تتغير باستمرار، ولكن بعكس ما يشتهي دعاة التنوير والتحرير والتحديث.

ولا عجب في أن تكون النتيجة كذلك، فمن لا ينتج معرفة بالمجتمع لا يستطيع المساهمة في تغييره، و من لا يبدع فكرا هو أعجز من أن يؤثر في مجرى الأحداث وتطور الأفكار. هذا هو المأزق الذي يمسك بخناق المثقف العربي: فهو يفاجأ بما يقع لأنه لا يهتم بمعرفة الواقع، ويفشل في مشاريعه حول التحديث لأنه لا يحسن قراءة ما يحدث، ولا يبتدع أفكارا جديدة خصبة لأنه يتعامل مع الأفكار كغاية في ذاتها.²

ويقترح "هشام شرابي" مخرجا من خلال ممارسة النقد الحضاري، بتركيزه على الظواهر الفكرية والأدبية والفنية، يرمي إلى كشف التناقضات ليس في الوعي المهيم فقط بل في كل التجسيدات والبنى والعلاقات التي تشكل القاعدة المادية للحضارة الأبوية. من هنا كان بروز الوعي الاجتماعي الناقد، ووعي المجتمع لذاته ولأوضاعه، وهو الشرط المركزي لتجاوز الواقع الأبوي وتناقضاته. نحن الآن، وتاريخيا، في مرحلة أصبحت فيها المقولة الأولى للتغيير الجذري هي التي تنبثق من مثل هذا الوعي الناقد، بهذا فإن مهمة النقد الحضاري تتعدى نقد الفكر الجرد ونظرياته وتهدف إلى كسر الدائرة المفرغة التي عاشها المجتمع العربي في المائة سنة الأخيرة، تناقضا مستمرا بين القول والعمل وحالة ميته من العجز والشلل..³

أما في نظر "محمد عابد الجابري"، فإن المسألة الجوهرية في البلدان العربية هي كيف تبني دولة المؤسسات؟

يرى "الجابري" أن الهرم الاجتماعي عندنا مؤلف من بيئة سطحية، وعناصرها:

- القبيلة: بمعنى التي يحكمها القانون التالي "أنا وأخي على ابن عمي وأنا وابن عمي على الغريب".
- الغنيمة: بمعنى ربط الاقتصاد بالتوزيع والعطاء، الطابع الريعي للاقتصاد: الربيع القديم (الغنيمة) والربيع الحديث (النفط).
- العقيدة: بمعنى التمدب الذي يجعل من الفرد عضوا في قبيلة روحية أو أيديولوجية وإذا تدخلت فيها الغنيمة، وهي تتدخل كثيرا، صارت أيديولوجية ريعية.

¹ السيد يس: المشهد الفكري والثقافي العالمي 2000، مقال منشور ضمن مؤلف جماعي بعنوان: الوطن العربي بين قرنين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2000، ص ص 116-117.

² علي حرب: أوهام النخبة أو نقد المثقف، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء 2004، ص 101.

³ هشام شرابي: النقد الحضاري للمجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1999، ص 91.

ويضيف "الجابري" أن بناء دولة المؤسسات يجب أن يحمل المضامين التالية:

- 1- كيف نحول القبيلة إلى "لا قبيلة"، إلى حزب، إلى جماعة مدنية اختيارية. كيف تبني الجماعة المدنية على أنقاض القبيلة؟
 - 2- كيف نحول الغنيمة إلى ضريبة، وبالتالي كيف نبني اقتصادنا على الإنتاج وعلى توفير الشغل للجميع وعلى جعل كل مواطن في وضعية المواطن الذي يدفع ضريبة ويطالب بمراقبة كيفية تصرف الحكومة في مال الأمة الذي هو مال إنتاج أبنائها.
 - 3- كيف نحول العقيدة بالمعنى المذهبي الطائفي للكلمة إلى رأي يطبعه ما يطبع الرأي من التعرض للخطر ويتوقف وجوده على آراء مغايرة تجعل منه رأياً من جملة آراء و ليس الرأي الذي لا يقبل المغايرة والاختلاف.¹
- وفوق كل هذا الطرح، فإنه يجب الأخذ في الاعتبار عند التأسيس للعملية الديمقراطية في البلدان العربية ضرورة أحداث تغييرات جوهرية على البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حتى نضمن نجاح عملية الانتقال.

4. المجتمع المدني في الخطاب العربي الرسمي:

يعود اهتمام النظام العربي الرسمي بموضوع "المجتمع المدني" إلى مطلع الألفية الثالثة وتحلى ذلك من خلال بعض المبادرات التي قامت بها الجامعة العربية. وينسب الفضل في تحريك الاهتمام بهذا الموضوع من خلال عدد من المبادرات التي طرحها الأمين العام السابق للجامعة السيد/ عمرو موسى عام 2002، من ضمنها استحداث إدارة تعني بشؤون "المجتمع المدني" وذلك في إطار تطوير منظومة العمل العربي المشترك.

وفي هذا الشأن أصدرت القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية في جانفي 2009 بالكويت التوصية رقم 15 والتي تنص على:

- 1- تفعيل دور المجتمع المدني في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية.
 - 2- تعزيز الشراكة مع منظماته ومؤسساته، بما يحقق الأهداف التنموية والاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء.
 - 3- دعم جهود منظمات المجتمع المدني العربية، منظمات المجتمع المدني العربية، على الصعيدين الإقليمي والدولي وخاصة نشاطاتها الرامية لإبراز الهوية العربية.
- كما أكد برنامج العمل الصادر عن تلك القمة على ضرورة: "اضطلاع المجتمع المدني بأدوار مكمل للجهود الحكومية وموازية لها، لتحقيق المزيد من التنمية، مما يتطلب:

- تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني لتضطلع بمسئوليتها تجاه المجتمع .
- تطوير التشريعات في الدول العربية لتعزيز التعاون بين الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني.
- تبادل التجارب الناجحة بين مؤسسات المجتمع المدني.²

وأصدرت القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية المنعقدة في جانفي 2011 بشرم الشيخ التوصية رقم 18 والتي دعت إلى:

¹ محمد عابد الجابري: حوار مفتوح: ما العمل؟ أعمال ندوة الحوار القومي - الديني والتي قام بنشرها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1989، وقد نشطها مجموعة من المفكرين العرب، ص 336 - 337 .

² إدارة الجامعة العربية، الجامعة العربية والمجتمع، موقع الجامعة العربية أنظر:

1- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني العربي.

2- دعوة الدول العربية إلى دعم وتوسيع مجالات عمل منظمات ومؤسسات المجتمع المدني العربي كشركاء في عملية التنمية وتفعيل أدوارها وتيسير مشاركتها في فعاليات منظومة العمل العربي المشترك.

3- دعوة منظمات ومؤسسات المجتمع المدني العربي إلى تنسيق جهودها والمساهمة بفاعلية في الجهود التنموية في الدول العربية. أما القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الثالثة التي انعقدت في جانفي 2013 بالرياض فقد أوصت بتفعيل دور منظمات المجتمع المدني العربي:

- دعوة الدول الأعضاء إلى مواصلة جهودها الرامية إلى تحقيق شراكة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني وخاصة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

- دعوة منظمات ومؤسسات المجتمع المدني إلى تقديم المزيد من المبادرات في المجالات الاجتماعية والتنموية والمساعدات الإنسانية بما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة في المنطقة العربية.¹

5. خاتمة:

إن بعض الأنظمة العربية الرسمية استشعرت الخطر وسارعت إلى الانفتاح نسبيا على المجتمع المدني؛ حيث بدأت تنظر إليه كشريك بعد أن كانت تنظر إليه بارتياح و تشكك في ولائه للدولة. لقد جاءت هذه المراجعة متأخرة نسبيا مقارنة بما حصل في الدول الغربية بحوالي عقدين من الزمن وخاصة ما يتعلق بالمرأة وحقوق الإنسان والعمل النقابي المستقل عن الحكومات.

إن هذا الانفتاح النسبي يعود الفضل فيه إلى جيل الانترنت الذي تمكن من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للضغط على الحكومات وكذا تبني أفكار بعض المثقفين العرب بالإضافة إلى تغير المحيط الدولي الذي بات يضغط أكثر فأكثر على الدول العربية من أجل احترام حقوق الإنسان وحرية التعبير .

ورغم ذلك تظل هذه المرونة النسبية من الحكومات إزاء المجتمع المدني متفاوتة بين الدول العربية. ففي دول الشمال الإفريقي يغلب العمل النقابي والحقوقى والدفاع عن المرأة وحرية التعبير على منظمات المجتمع المدني، بينما في دول الخليج يغلب على المجتمع المدني النشاط في مجال الاقتصادي والأعمال بشكل أساسي.

إن ما يؤخذ على المجتمع المدني في الدول العربية أنه في معظمه غير مستقل عن السلطة وأنه ينفذ أجنداتها. وأن التضييق على المنظمات غير الحكومية لازال ممارسة شائعة ومنتشرة؛ حيث لا يسمح بالنشاط بها سوى للمجتمع المدني المدجن، أي الذي ينشط لدعم سياسات الحكومة.

إن ما آل إليه حال بعض الدول العربية من التحول إلى دول فاشلة كما هو شأن سوريا واليمن وليبيا والصومال يبعث على التحليل والتأمل في الأسباب العميقة والمآلات. وهذا يتطلب تدخل مراكز البحث والرصد لاستخلاص نتائج تتصف بالموضوعية بعيدا عن التأثيرات السياسية والإيديولوجية غير المجدية بل المضللة التي ستخلق المزيد من الأزمات والتحديات.

¹ نفس المرجع.

قائمة المراجع:

-مراجع باللغة العربية:

- مؤلفات:

- 1- برهان غليون: بيان من أجل الديمقراطية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2006.
- 2- توفيق المديني: المجتمع المدني والدولة في الوطن العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق 1997.
- 3- توماس ماير: المجتمع والعدالة، ترجمة: راندا النشار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2010.
- 4- الحبيب الجناحي: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2006.
- 5- جون اهرنبورغ: المجتمع المدني، ترجمة: علي حاكم صالح وحسن ناظم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2008.
- 6- عزمي بشارة: المجتمع المدني (دراسة نقدية)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدار العربي للعلوم ناشرون، بيروت 2012.
- 7- علي حرب: ثورات القوة الناعمة في العالم العربي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2012.
- 8- علي حرب: أوهام النخبة أو نقد المثقف، المركز الثقافي العربي، بيروت 2004.
- 9- محمد عابد الجابري: الديمقراطية وحقوق الإنسان، "كتاب في جريدة" أصدرته منظمة اليونسكو عام 1996، العدد 95، 2006.
- 10- محمد جابر الأنصاري: الفكر العربي وصراع الأضداد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1999.
- 11- هشام شرابي: النقد الحضاري للمجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1999.

-دوريات:

- 12- السيد يس: المشهد الفكري والثقافي العالمي 2000، مقال منشور ضمن مؤلف جماعي بعنوان: الوطن العربي بين قرنين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2000.
- 13- عبد الناصر جابي: العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر الواقع والآفاق، دراسة نشرت في مجلة "الفكر البرلماني"، تصدر عن مجلس الأمة، العدد 15، 2007 نوفمبر 2006.
- 14- غالي شكري: إشكالية الإطار المرجعي للمثقف والسلطة، مقال منشور ضمن مؤلف جماعي بعنوان "الثقافة والمثقف في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1992.

- مراجع باللغات الأجنبية:

- 15- Corten A., la société civile en question, Pentecôtisme et démocratie, in Revue : Tiers-Monde, 2005, 46 n/181.
- 16- Dominique G., analyses bibliographiques (Haubert Maxime et Rey Pierre Philippe, les sociétés civiles face au marché, in :Revue Tiers- Monde, année 2001,volume 42 numéro 165.

17- Groupe de recherche de l'EDES; société civile et démocratisation: une étude comparative au nord et au sud, in revue: Tiers- Monde, tome XLV, n/ 178, 2004.

- مواقع الأنترنت:

18- رباح حسن الزيدان: المجتمع المدني بين غرامشي من جهة وهيكل وماركس من جهة أخرى في إطار نظرية السيطرة والهيمنة، (مقال منشور على موقع الحوار المتمدن، العدد 3334 بتاريخ 2011/4/12 .

- <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=169901&r=0>

تاريخ الزيارة: 2016/01/01.

19- عبد الرزاق عيد، هشام شرابي: النظام البطركي/ الحداثة، مقال منشور على موقع/ الأوان

[www. Alawan.org](http://www.Alawan.org)

تاريخ الزيارة: 2016/01/01.

20- عبد الله تركماني: المجتمع المدني في العالم العربي - الواقع والمعوقات والآفاق، مقال منشور على موقع الحوار المتمدن، العدد 2627 في 2009/4/25.

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=169901&r=0>

تاريخ الزيارة: 2016/01/01.

21- إدارة الجامعة العربية، الجامعة العربية والمجتمع، موقع الجامعة العربية أنظر:

[www.Lasportal.org. / ar /civil society](http://www.Lasportal.org/ar/civil_society)

تاريخ الزيارة: 2015/12/26.